رقم الوثيقة AFR 01/007/2004W (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : MSP
NU مارس/آذار OMMQ

الاتحاد الأفريقي: تدشين برلمان عموم أفريقيا (البرلمان الأفريقي) – يجب أن تكون حقوق الإنسان في صلب جميع الأنشطة البرلمانية

قالت منظمة العفو الدولية في بداية الجلسة التاريخية الأولى للبرلمان التي عُقدت في أديس أبابا بإثيوبيا إنه مع تدشين برلمان عموم أفريقيا (البرلمان) التابع للاتحاد الأفريقي اليوم، من الضروري للبرلمانيين والقادة الأفريقيين الاعتراف بالأهمية المركزية لحقوق الإنسان وبالحاجة لإدراجها في جميع الأنشطة البرلمانية.

ويشكل تدشين البرلمان فرصة أخرى للحكومات الأفريقية لإبداء التزامها المعلن بالإنفاذ الكامل لحقوق الإنسان في القارة. وينبغي على البرلمان أن يسعى إلى ضمان حقوق الإنسان الأساسية للشعوب الأفريقية والمبادئ التي أُسس الاتحاد الأفريقي بموجبها.

وحثت منظمة العفو الدولية "البرلمان الجديد وأعضاءه على وجوب ضمان القيام بأنشطة برلمانية لتعزيز التنفيذ الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب."

ويشكل البرلمان إحدى المؤسسات التي أُنشئت بموجب القانون الدستوري للاتحاد الأفريقي والذي اعتمدته جمعية رؤساء الدول والحكومات في دورتها العادية السادسة والثلاثين التي عُقدت في لومي بتوغو، في يوليو/تموز OMMM. وتصور القانون الدستوري وجوب تحديد تركيبة البرلمان وسلطاته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول منفصل. وتم اعتماد البروتوكول الذي أُنشئ البرلمان بموجبه في مارس/آذار OMMN، ودخل حيز النفاذ في NQ ديسمبر/كانون الأول OMMP، في أعقاب التصديق عليه "بأغلبية بسيطة للدول الأعضاء."

ويأتي تدشين البرلمان في وقت تظل فيه حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير نافذة بالنسبة للأغلبية العظمى من الأفارقة. ومع ذلك، فإن الميثاق الأفريقي الذي صادقت عليه جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي يفرض التزامات شديدة التفصيل على الحكومات الأفريقية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

"ويتمثل التحدي الكبير في ضمان تحول البرلمان إلى أداة لتحقيق التغيير الحقيقي للشعب الأفريقي."

ووفقا للبروتوكول الخاص به، ينبغي على البرلمان أن يقوم من جملة أمور " بتسهيل التنفيذ الفعال لسياسات" الاتحاد الأفريقي و"تعزيز مبادئ حقوق الإنسان في أفريقيا." كما ينبغي على البرلمان أيضاً "تعزيز السلام والأمن" و"تشجيع القيادة الجيدة والشفافية والمساءلة في الدول الأعضاء."

كذلك تدعو منظمة العفو الدولية البرلمان إلى:
إدراج النظر في أوضاع حقوق الإنسان في أفريقيا على جدول أعمال اجتماعاته؛
اتخاذ زمام المبادرة في إنفاذ حقوق الإنسان في أفريقيا؛
ممارسة صلاحياته الاستشارية لإصدار توصيات منتظمة تهدف إلى التعزيز الفعال لحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في أفريقيا؛
الاشتراك مع الهيئات الأخرى في الاتحاد الأفريقي، بما فيها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من أجل الارتقاء بعملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أرجاء القارة؛
تقديم دعم نشط للمصادقة على مستوى إقليمي على: (N) البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي أُنشئت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بموجبه. و(O) البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المرأة في أفريقيا. و(P) اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربته وغيرها من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة.

خلفية
اعتُمد البروتوكول الملحق بالمعاهدة، التي أُنشئت بموجبها المجموعة الاقتصادية الأفريقية، والمتعلق ببرلمان عموم أفريقيا (البروتوكول) في سرت بليبيا في مارس/آذار OMMN. واعتباراً من OR فبراير/شباط OMMQ، صادقت PU دولة عضو في الاتحاد الأفريقي على البروتوكول وأودعت صكوك المصادقة عليه، وقدمت PM دولة عضو في الاتحاد قائمة الأعضاء الخمسة الذين انتخبتهم لعضوية البرلمان. وقد جرى تصور البروتوكول الذي أُسس البرلمان بموجبه في القانون الدستوري للاتحاد الأفريقي. وبحسب المادة NT من القانون، فإنه "من أجل ضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في تطوير القارة وتكاملها، سيتم إنشاء برلمان لعموم أفريقيا. وتُحدد تركيبة برلمان عموم أفريقيا وصلاحياته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول ملحق بالق□TR?نون."

ومن المتوقع أن يمثل البرلمان جميع شعوب أفريقيا. ولديه صلاحيات تشاورية واستشارية وسيُمنح صلاحيات تشريعية " تحددها الجمعية" التابعة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية. وسيتم انتخاب أعضاء البرلمان أو "تعيينهم من جانب البرلمانات الوطنية أو أية هيئات تشاورية أخرى في الدول الأعضاء."

ويشمل دور البرلمان النظر في مسائل تتعلق بـ : حقوق الإنسان والقيادة الجيدة وسيادة القانون؛ وتحقيق التوافق والتنسيق بين القوانين المعمول بها في الدول الأعضاء. وسيترأس رئيس جمعية الاتحاد الأفريقي، جواشيم تشيسانو، الذي هو أيضاً رئيس جمهورية موزمبيق الجلسة الافتتاحية التي ستُعقد في NU مارس/آذار OMMQ. وستعقبها الجلسة الأولى للبرلمان التي ستُعقد من NU إلى OM مارس/آذار OMMQ.
انتهى

وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : N Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : arabic.org-http://www.amnesty

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org